مجلة التعمير والبناء، المجلد 05 /العددين02و03 / العدد التسلسلي18و2022/19
Revue urbanisme & construction, Volume 05 / Numéro 02.03/ Ser. No 18.19/ 2022
Journal of urban planning and construction, Volume 05 / Issue02.03 / Ser. No 18.19/ 2022

التحليل الكمي والتنظيم القطري والتنمية الإقليمية في الجزائر

Quantitative analysis, country organization and local development in Algeria

د.لعشيبي طاهر
المدرسة العليا امبارك الميلي بوزريعة الجزائر
Lachibi.tahar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/12/19 **تاريخ القبول: 2022/12/21**

الملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية وضع مقاربات نظرية لتفعيل عمليات التهيئة الإقليمية من أجل ضمان أحسن إنتاج للثروة والعمل والانسجام الاجتماعي هذا باعتبار الدراسات السكانية أحد مدخلات العملية التخطيطية والسلطة المجالية إطارها القانوني الذي يسمح في النهاية بتحقيق سياسة تنموية وطنية عادلة ومتكاملة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، الإقليم، المجال، السكان، التنمية

Summary

In this research paper, we try to develop theoretical approaches to activate the regionalization processes in order to ensure the best production of wealth, work and social harmony. This is to consider the population studies as one of the inputs of the planning process and the field authority its legal framework that allows at the end to realize a fair and integrated national development policy.

Keywords: Planing, Région, spece, Population

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مقـــــدمـــــــــــة:

يكتسي موضوع التخطيط الإقليمي أهمية كبيرة في الدراسات المجالية على اعتبار المجال الجغرافي القاعدة الأساسية لإسقاط المعطيات البشرية و الاقتصادية و العمرانية و عليه فمصطلح المجال متعدد الدلالات فهو "يحمل من جهة فكرة السلطة الممارسة على منطقة ذات حدود متعارف عليها، ومن جهة أخرى يعني توظيف هذه السلطة من طرف مجتمع بشري لتهيئة الإقليم"[1]، كما يستعمل مصطلح المحيط الجغرافي للتعبير عن ذلك النطاق الذي يؤثر ويتأثر بالمدينة ويحيط بهيكلها الجغرافي مكونا ما يعرف بإقليم المدينة، وهو يعتبر المدخل العلمي والمنهجي لدراسة المدينة، إذ لا يتم تخطيط مدينة أو تنميتها بعيدا عن ذلك المحيط الجغرافي والإقليم العمراني لها. من خلال هذا تبرز أهمية المجال والدراسات المجالية، بهدف تحديد الإمكانات ومعرفة المعوقات ثم السعي لوضع الخطط المحلية الإقليمية والوطنية الكفيلة بتحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة.

ولقد عرف المجال الجزائري تحولات عميقة منذ الاستقلال بفضل المجهودات المكثفة في مجال التنمية، إلا أن تلك التغيرات رغم أهميتها لم تحقق النتائج التنموية المرجوة والتي من شأنها النهوض بالمجال الوطني بصورة متكاملة وشاملة. وذلك بسبب ضعف التنسيق بين مختلف العناصر المكانية والمحاور القطاعية للمجال وبين مختلفمؤسسات ومكاتب الدراسات العمومية، من جهة والخلل في إعداد الدراسات السكانية التي تعد أحد الأبعاد أو المدخلات الأساسية في العملية التخطيطية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الوحدات المكانية المحلية كالولاية والبلدية، حيث المعرفة الدقيقة لتوزيع السكان وتركيبهم وخصائصهم وتحركاتهم الجغرافية من شأنه المساهمة في إعداد خطط إقليمية تتميز بالدقة والنجاعة تراعى فيها خصوصيات المجال. وهو ما نستشفه من خلال سياسة التنمية التي حاولت الجزائر من خلالها في السنوات الأخيرة مراعاة خصوصيات المجال بهدف تحقيق التوازن الإقليمي، ومحاولة مواجهة التحديات التاريخية التي ورثتها عن المستعمر والآثار السلبية الناجمة عنه وذلك سعيا للقضاء على التخلف أو على الأقل التخفيف من الاختلالات التي طبعت المجال الوطني. حيث تواجه الجزائر اليوم صعوبة كبيرة تتمثل من جهة

[1] - LE BERRE M, « Territoire », Encyclopédie de géographie, Paris, Economica, 1992, p620.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

في عدم التوازن بين عدد سكان في تزايد مستمر وسريع وتوزيعهم المجالي، ومن جهة أخرى في تثمين وحماية الموارد الطبيعية واستغلالها الأمثل لسد الحاجيات السكانية، حيث تقدر الزيادة السنوية المتوسطة في عدد السكان بـ: 600000 نسمة وهو ما يضع الجزائر ضمن الدول ذات معدلات النمو العالية وهذا رغم بعض التحولات الأخيرة التي خففت من معدلات الزيادة نوعا ما. وتمثل فئة الشباب 55% من إجمالي السكان و هو ما يشكل عبئا كبيرا على الدولة في ميدان التعليم، التكوين و التشغيل، و بصفة عامة يمكن القول أن الزيادة في عدد السكان يمكن أن تكون مشكلة مجالية تتلخص في التوزيع غير متوازن للسكان على مستوى المجال حيث في 2008 تاريخ آخر إحصاء للسكان و السكن نجد أن أكثر من 60% من سكان الجزائر يتركزون في الشمال على مساحة تقدر بـ:4% من إجمالي مساحة التراب الوطني حيث توجد أهم الموارد الزراعية (70% من الأراضي الزراعية) و المائية، في حين ربع سكان البلد يتوزعون على مساحة 9% من المساحة الإجمالية بإقليم الهضاب العليا، و 10% من السكان على مساحة تمثل 87% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني بالجنوب.

وأمام هذا النمو الديمغرافي الكبير ومع محدودية الموارد الطبيعية وتوزيعها غير المنتظم حيث من بين 238 مليون هكتار التي تشكل التراب الوطني، 40 مليون هكتار فقط أراضي تحمل غطاء نباتي أو تسمح بقيام زراعات، أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستغلة (SAU) فهي لا تمثل سوى 7.5 مليون هكتار إذن المجال الزراعي الجزائري يعتبر محدود، حيث حاليا نصيب كل فرد من المساحة الزراعية المستغلة هو 0.24 هـ/ساكن وينخفض إلى 0.19 هـ/ساكن في أفق 2020.

الإمكانيات المائية السطحية و الجوفية تتواجد بنسبة كبيرة في الشمال حيث تصل إلى 60% و 13% في الهضاب العليا أما المنطقة الجنوبية فتشكل 27% من الثروة المائية أغلبها جوفية، فيما يخص المياه الجارية أهمها يوجد بالتل بنسبة 87% منها 18% بالمنطقة الغربية و 41% بالمنطقة الشرقية و 24% بالمنطقة الوسطى، من خلال هذا نلاحظ أن المنطقة الشمالية الغربية الأقل من حيث الموارد المائية و هي التي تتوفر على أحسن الأراضي الزراعية بالجزائر و أمام العراقيل الطبيعية و البشرية يمكن إضافة الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي عملت على تهميش الفرد الجزائري و انخفاض مستوى معيشته خاصة على مستوى بعض المناطق و يأتي هذا

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مع زيادة العبء السكاني حيث قدر حاليا بـ: أكثر من 42 مليون نسمة و ليفوق هذا العدد إلى 50 مليون نسمة سنة 2030 و سجلت الأقاليم المتروبولية أكثر من 13 مليون نسمة سنة و إقليم العاصمة لوحده أكثر من سبعة ملايين نسمة في نفس السنة، يضاف إلى كل هذا الحركة الكبيرة بين مختلف الأقاليم بالنظر إلى الفوارق الكبيرة بينها حيث يتجه السكان في غالب الأحيان إلى الأقاليم المتروبولية التي يزيد الضغط عليها خاصة إقليم العاصمة.

من خلال ما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية وضع مقاربات نظرية لتفعيل عمليات التهيئة الإقليمية والتي تسعى إلى ضمان أحسن إنتاج للثروة، العمل والانسجام الاجتماعي هذا باعتبار الدراسات السكانية أحد مدخلات العملية التخطيطية والسلطة المجالية إطارها القانوني الذي يسمح في النهاية بتحقيق سياسة تنموية وطنية عادلة ومتكاملة.

1-الإقليم والتخطيط الإقليمي:

إن تعقد تفاصيل سطح الأرض والعلاقات المتبادلة بين ظواهرها تجعلنا لا نستطيع أن نستوعب ونفهم كل هذه الظواهر في آن واحد، لهذا أوجدت الجغرافيا الإقليمية من أجل التبسيط، الفهم وإظهار كيفية تفاعل العناصر المجالية فيما بينها، من هنا أصبحت الجغرافية الوسيلة المفضلة لدى الجغرافي لتحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في فهم التباينات والفوارق الموجودة بين مختلف أجزاء الأرض. و تعد فكرة تقسيم العالم إلى أقاليم فكرة قديمة و أول من استعملها الإغريق الذين حاولوا تقسيم العالم المعروف لديهم إلى أقاليم حرارية معتمدين في ذلك على خطوط العرض، و أتى بعدهم العرب في العصور الوسطى متبعين نفس النهج الإغريقي في التقسيم، و في القرن السابع عشر جاء العالم الألماني "فارينوسB.Varenus " يطرح فكرة وصف قطر بأكمله معتمدا على المجتمعات البشرية بالدرجة الأولى ومنه اعتبر الدولة كوحدة إقليمية مثلى.

وبعد حوالي قرن من الزمن وجد الجغرافيون أن الوحدات السياسية بحدودها التحكمية أساس قاصر في الدراسة ولا يكفي لأغراض الوصف والتحديد، فبحثوا عن مناطق أخرى ضمن تقسيم محدد تكون أكثر توافقا في خصائصها الطبيعية، لهذا اقترح الفرنسي "بآشBuache " أحواض الأنهار كوحدات إقليمية في الدراسة الإقليمية وهذا المنهج لا يزال متبعا إلى يومنا هذا.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

إن فكرة الإقليم لم تتبلور إلا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر و خلال السنوات الأولى من القرن العشرين على أيدي رواد الجغرافيا الإقليمية و أبرزهم "فيدال دي لابلاش Vidal de labalache " في فرنسا و "ألفريد هتنر A.hettner " في ألمانيا و "هربرتسونA.Herbertson " في بريطانيا، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي أعطت دفعة قوية للجغرافيا الإقليمية وساهمت في تطوير فكرة الإقليم نتيجة التغيرات العميقة التي شهدها العالم في الميدان السياسي و الاقتصادي، ومن تم اختلفت فكرة الأقلمة"Régionalisation " من دولة إلى أخرى، فالدول المتقدمة اهتمت أساسا بإعادة تنظيم البنية الحضرية، بمشكلات تخطيط المدن و تجديدها، التوطن الصناعي، تخطيط مناطق الترويح و السياحة و صيانة و المحافظة على الموارد، أما الدول النامية الحديثة الاستقلال فاهتمت بمشكلة إنتاج الغذاء و تنمية الموارد و ضبط زيادة السكان تماشيا مع المعطيات الاقتصادية السائدة، و لا يزال هذا الاهتمام قائما إلى وقتنا الحاضر.

لقد سعى العلماء و الباحثين إلى إعطاء مناهج و طرق لتحديد الأقاليم بمختلف أنواعها الطبيعية، الاقتصادية و الاجتماعية، حيث يتم تحديد الإقليم " région " وفق حدوده الإدارية، وهو يعني الرقعة الجغرافية التي تمارس عليها سلطة الدولة، والمجال حسب إميل ليتري LittréEmile (1863- 1872) هو" المساحات الشاسعة التابعة لدولة أو لعاصمة أو لمدينة أو لمقاطعة إدارية، فهو يتحدد بعنصر المساحة فقط"[2]. وقد شاع منذ 1920، استعمال مصطلح الإقليم من خلال البحث في موضوع التفاعلات المعقدة بين العناصر المختلفة المكونة للمجال، وقد استطاع جون لاباس Labasse Jean في كتابه الصادر في سنة 1966[3] تحليل و بلورة فكرة الإقليم والأقلمة "Région et Régionalisation" والوقوف عند هذه التفاعلات. غير أن مفهوم الإقليم بحد ذاته خلق جدلية بين أهل العلم وأهل الاختصاص الواحد، رغم المجهودات المبذولة إعطاء تعريف موحد ودقيق للإقليم، وسبب هذا الاختلاف يعود إلى نوع الدراسة التي أقيمت عليه، والمعايير المعتمدة في تحديده والهدف المرجو الوصول إليه ومن هنا تعددت أنواع الأقاليم وبالتالي تعددت التعريفات.

[2]- RONCYOLO M, La ville et ses territoires, Edition Gallimard, 1990, p.180.
[3]- LABASSE J, L'organisation de l'espace, éléments de géographie volontaire, Hermann, Paris, 1966.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

1- أنواع الإقليم كإطار تخطيطي جديد:

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى بعض أنواع الإقليم كلا حسب تعريفه وهذا لتوضيح التباين الموجود بين مختلف أشكال الأقاليم وإن كان الهدف منها جميعا هو تنمية وتطوير المجال بشكل يساهم في تحسين الإطار المعيشي للفرد والمجتمع.

1-1- التعريف العام للإقليم:

انطلاقا من الموسوعة العلمية يعرف الإقليم على أنه القطر الذي يتحدد امتداده إما بوحدة إدارية أو اقتصادية، إما بتشابه التضاريس، المناخ، الغطاء النباتي، وإما بالأصل المشترك للشعوب التي تسكنها، ومن خلال هذا التعريف نرى بوضوح تعدد أصناف الأقاليم انطلاقا من المعايير المعتمدة في التصنيف، سواء كانت طبيعية، اقتصادية أو بشرية. الأمر الذي جعل الآراء تتضارب حول المفهوم الصحيح للإقليم، لكن بالرغم من كل هذا يبقى الإقليم يشكل وحدة مجالية واسعة قابلة لإجراء عليها تغيرات وفق خطة إقليمية و انطلاقا من الموارد المحلية التي تزخر بها. هذه التغيرات من شأنها أن تعمل على تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات ضمن الإقليم الذي يعيشون فيه.

1-2-الإقليم الطبيعي:

يعرفه الباحث J.Lajugie " الإقليم في معناه الأكثر تداولا يسند على المجال الجغرافي، أين نجد العوامل الفيزيائية: التضاريس، المناخ، التربة، شبكة الاتصال و المصادر الطبيعية التي تحدد شروط غقامةالمجموعهات البشرية و إعطائها صفات متميزة"[4]

كما عرفه A.Herbertson بـ"الإقليم هو جزء من المجال، أين الوحدة و التجانس تتركز فقط على معطيات فيزيائية أو طبيعية، من بين هذه المعطيات يمكن أن تتدخل العوامل المناخية و وحدة التشكيلة النباتية"[5]

كما توجد تعاريف أخرى للإقليم الطبيعي إلا أن مفهومه من الناحية الطبيعية لم تختلف الآراء حوله، لأن الجانب الطبيعي أساسي وجوهري في تكوين الإقليم وخاصة في وجود مجموعات حيث الشروط التضاريسية، الليتولوجية والمناخية متوافقة فيما بينها إلى حد التجانس وبالتالي يجب

[4]- J.LajugieP.Dalfoud, C.Lacour: Espace régional et Aménagement de Térritoir . Ed. DALLOZ, Paris 1985,P104
[5]-, C.Lacour:Aménagementet Développementrégional. Ed. DALLOZ paris 1973, P18s

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

تعريف هذه الأوساط وتحديد أنواع وأشكال التدخلات البشرية حسب الخصائص الطبيعية الثابتة وحسب ما تقتضيه الحاجة في التغير وتحسب إطار المعيشة للفرد والمجتمع.

1-3-الإقليم التاريخي:

عرفه "كلافالP.claval على أنه إقليم وجد من ماض بعيد معاش من طرف جماعة تشغل قطر، هذه الجماعة تشعر بالمصير المشترك و هي تجمع عادة أوساط مختلفة و متكاملة، سكانه يشتركون في بعض الملامح و الشعور بالانتماء يستمر من جيل إلى آخر"[6].

كما يعرف الإقليم التاريخي أيضا على أنه" مساحة واسعة من الأرض يسكنه عدة شعوب ذات مصير مشترك و مترابطة فيما بينها تحت وطن واحد ذو حدود"[7]و منه فالأقاليم التاريخية تتكون من فسيفاء لبلدان مستقلة، تتداخل غالبا مع الحدود الثقافية و تجمع بين سلالات و ديانات مختلفة.

ونستخلص من مجموع هذه التعريفات أن الإقليم من الناحية التاريخية بنية غير متجانسة وهشة، عامل تماسكها وتلاحمها هو نفسي واجتماعي رغم اختلاف الأديان واللغات، أبعادها قد تتعدى، توافق أو لا تتعدى الحدود السياسية لبلد ما.

1-4- الإقليم الاقتصادي:

من هذا الجانب يمكن اعتبار أن "الإقليم هو مكان بعض وظائف المجتمع الكلي في زمن معين، و هو نتيجة الكمونات المرتبطة برؤوس أموال ثابتة متواجدة بداخلها و التي تتمتع ببعض الأدوار أو تمارس وظائف تقنية محددة، وهذا حسب نشاطهم الاقتصادي و المحدد بشبكة العلاقات"[8] كما عرف أيضا "الإقليم على أنه مجال يكون ذاتية اقتصادية و اجتماعية متجانسة نسبيا أين نشاطه سيكون مسير من طرف بعض النشاطات الأساسية لهذا المجال، لكن ستكون مرتبطة بعدة روابط بمجالات أخرى"[9].

[6]-P.claval: initiation à la géographie régionale, Ed. NATTAN, Paris 1993, P43
[7]-P.claval: région, nation et grands Espaces; géographie régionale des ensembles territoriaux, Ed. M.TH, Génin Paris1996 P286
[8]-M.Santos: Espace et Méthodees, Ed. PUBLISUD. Paris 1989. P 75,76
[9]- J.LajugieP.Dalfoud, C.Lacour: Espace régional et Aménagement de Térritoir . Ed. DALLOZ, Paris 1985,P140,141

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن القول بأن مفهوم الإقليم الاقتصادي واسع، كونه يرتبط بجميع الأنشطة الاقتصادية التي تعد كثيرة ومتنوعة، كما أنه يرتبط بجميع أشكال التدخل المباشر على المجال، لهذا فإن إعطاء تعريف دقيق وكاف للإقليم الاقتصادي أمر صعب يستوجب دراسة معمقة على المجال المدروس يتعين من خلالها تحديد معالم و أنواع التداخلات و العلاقات الاقتصادية الموجودة و دورها في إعطاء الخصوصية الاقتصادية للإقليم. من جانب آخر إن اعتماد تحديد الإقليم على المعطيات الاقتصادية أمر صعب كون هذه الأخيرة لا تعرف الحدود الجغرافية خاصة مع تطور وسائل النقل التي ألغت بصفة كبيرة عنصر المادة الأولية من شروط توطين الوحدات الصناعية والتجارية بمختلف أنواعها.

1-5- الإقليم المتجانس:

عرفه بودوفيلJ.Boudeville " على أنه مجال مستمر كل جزء أو منطقة منه تعطي خصائص جد متقاربة فيما بينها"[10] و يرتكز التجانس الإقليمي على عدة معايير و هي نوع الزراعة، الصناعة أو التجارة المسيطرة، و مستوى التدخل و التغيرات الديمغرافية. و التجانس لا يلاحظ إلا على مستوى نسبي عند القيام بتحليل عام للمجال المدروس، و من خلال هذا نفسر أن التجانس هو حضور نفس الخطوط في كل مكان، هذا التجانس يمكن ان يكون كلي في حالة الأقاليم ذات وحدة تضاريسية كلية مثل الحمادة، ويمكن التحدث عنه أيضا حتى و إن كانت الأشياء الملاحظة لا تحتل سوى مساحة صغيرة جدا من المجال و مثال ذلك المنطقة الصناعية التي يمكن اعتبارها إقليم متجانس رغم ان العمارات الصناعية لا تحتل إلا جزء صغير من المساحة الكلية للأرض، أما إذا تحدثنا عن إقليم فيزيائي متجانس أو إقليم زراعي متجانس فيتمثل ذلك في وحدة المنظر الذي يمكن رؤيته مباشرة.

1-6- الإقليم المستقطب:

إن تميز الإقليم بظاهرة الاستقطاب ترجع بالدرجة الأولى إلى وزنه ودوره في هيكلة المجال، وإلى حجم ونوع المدينة التي يحتويها حيث إذا كان الإقليم يشتمل على مركز حضري كبير فإنه سيكون لا محالة مستقطب كإقليم العاصمة. و يمكن إعطاء تعريف لهذا الإقليم انطلاقا من مجموع

[10]-C.Lacour: OP-cit P62

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

التبادلات التجارية و التعاملات الاقتصادية منه و إليه حيث عرفه هوسر H.Hausser " على أنه المنطقة التي يمارس فيها النشاط المسيطر لأكبر مركز حضري و لها كحدود نقاط بشكل هندسي فيها يفقد هذا الإقليم فعاليته من طرف المراكز المجاورة"[11].

و عرفه بودوفيل J. Boudeville "على أنه مجال غير متجانس ذو أجزاء متكاملة تتعامل فيما بينها و خاصة مع الأقطاب المسيطرة بتبادلات أكبر منها مع الإقليم المجاور، أو أنه مكان تبادل السلع و الخدمات أين تكون كثافتها الداخلية أكبر في كل نقطة منه من الكثافة الخارجية"[12].

ويبقى أن نقول أن خاصية الاستقطاب ذات ارتباط وثيق بحجم المراكز الحضرية و مستوى الخدمات التي تقدمها، فكلما كان المركز الحضري يحتوي على خدمات راقية كلما زاد استقطاب الإقليم المنتمي إليه.

2- التخطيط الإقليمي والتنمية المجالية المستدامة:

يدرس التخطيط الإقليمي خصائص تطور الأقاليم و يتنبأ عن اتجاهات هذا التطور، ثم يضع الخطة الكفيلة بتوجيه التطوير في الاتجاه المرغوب و لما كان الإقليم المخطط وحدة من العوامل الطبيعية و البشرية، الحضارية، الاقتصادية، التقنية و السياسية المتفاعلة، فإن التخطيط الإقليمي يتطلب الدراسة الشاملة المتكاملة لوضع النموذج الأمثل لمستقبل الأقاليم، حيث أن المعرفة الجيدة لجميع عناصر الإقليم تؤدي لا محالة إلى وضع خطة إقليمية على المدى القريب، المتوسط و البعيد من شأنها تحقيق تنمية شاملة و متكاملة لجميع أجزاء المجال المدروس.

2-1-مفهوم التخطيط الإقليمي:

يسعى المخططون الإقليميون دائما إلى وضع النماذج المستقبلية المثلى للبنية الاقتصادية و التنظيم المجالي للأقاليم، و "تتضمن الخطة الإقليمية مجموعة التدابير الموجهة و الأكثر رشادا و حكمة لتكوين البنية الاقتصادية و المكانية للإقليم المخطط له، و تشمل هذه التدابير مشاريع الإنشاء و التعمير لتهيئة، و استصلاح و استثمار مختلف المناطق مع تعيين مختلف وظائفها المستقبلية و التي تؤمن الشروط المثلى لتطوير الإنتاج و الاستثمار الشامل و الرشيد للموارد

[11]. JLabasse: l'organisation de l'espace; élément de géographie volontaire. Ed, HERMANN, Paris 1966 p400
[12]-C.Lacour: OP-cit P63

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الطبيعية، الاقتصادية و البشرية، و توضع الخطط الإقليمية على مستوى الإقليم أو المنطقة أو المدينة أو مناطق الاستصلاح بمختلف أنواعها"[13].

ونشير إلى أنه يجب أن توضع الخطة لكل إقليم بصورة متناسقة مع خطط بقية الأقاليم من جهة، ومع الخطة الوطنية من جهة أخرى، وفي كل المستويات لا بد من هيئة خاصة تشرف وتسهر على التخطيط والتنفيذ.

ونظرا لتعدد المؤلفين المختصين في هذا المجال فإنه يوجد عدد كبير من التعريفات للتخطيط الإقليمي نكتفي نحن بذكر البعض منها ويمكن من خلالها إعطاء مفهوم شامل للتخطيط الإقليمي. حيث يعرف على أنه "عملية توجيه الموارد المادية، البشرية و الطبيعة و المتوفرة في بلد معين و استغلالها بأقصى درجة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لفترة زمنية محددة"[14]، و يعرف أيضا على أنه" جهد موجه و مقصود و منظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة و بمال و جهد محددين"[15] كما يهدف التخطيط الاقتصادي-المكاني إلى توزيع مشاريع الإنشاء و التعمير و التنمية بما يتلاءم مع خصائص الأمكنة من جهة، و تلبية حاجات المجتمع المقبلة من جهة أخرى، و مع تحقيق الجدوى الاقتصادية من جهة ثالثة، و تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة رابعة[16].

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تأمين التطوير المتوازن لكل إقليم من جهة و لمجموعة أقاليم الدولة من جهة ثانية، و يتضمن التخطيط الإقليمي نظريا و تطبيقيا وضع النماذج الاقتصادية-المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم على أساس التحليل و التركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية، الطبيعية، الاقتصادية، التقنية، السياسية و التخطيطية، و تمثل هذه النماذج الاقتصادية-المكانية الاستراتيجية البعيدة الأمد لتطوير الأقاليم، و تسمح أيضا بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية و اجتماعية مع العناية بصحة السكان و الحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية من الأجيال القادمة[17].

[13]-د. فؤاد الصقار: التخطيط الإقليمي، الإسكندرية 1970 ص 81
[14]- د. محمد جاسم شعبان. التخطيط الإقليمي. مبادئي و أسس- نظريات و أساليب. مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع. عمان الردن 2007. ص 17
[15]- د. عثمان محمد غنيم. التخطيط. أسس و مبادئ عامة. جامعة البلقاء التطبيقية. دار صفاء للنشر و التوزيع. عمان، الأردن. 2001 ، ص 25
[16]-د.حسن أمين الفتوى: مصدر سابق ص 80
[17]- د.حسن أمين الفتوى: مصدر سابق ص 80 و 81

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

3- التنظيم القطري وسلطة المجال:

أقلبت الثورة التحريرية التنظيم الاقتصادي و المجالي الذي كان سائدا منذ فترة طويلة خاصة من حيث تحديد حركات السكان، غلق الحدود مع تونس و المغرب و خلق مناطق واسعة محرمة على السكان بالإضافة إلى خلق المحتشدات المراقبة من طرف الجيش الفرنسي حيث حوالي 2500000 نسمة عاشت تحت هذا النظام و حوالي 1000000 نسمة غادرت القرى باتجاه المدن[18] حيث واحد من ثلاثة من الجزائريين هاجر قسرا أو هروبا من المستعمر، و هو ما دفع بنظام الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال إلى رد فعل جريء على وجود إدارة استعمارية، و العمل على استبدال هذه الإدارة القمعية بنظام إداري شعبي ينبع من السكان و يسخر لخدمة مصالحهم.

لكن رحيل الاستعمار الفرنسي بكل هياكله وإطاراته ترك الوضع الاقتصادي والإداري صعبا جدا على دولة فتية وخارجة من حرب فتاكة أتت على الأخضر واليابس، حيث أن الهياكل الإدارية والاقتصادية الجزائرية كانت فارغة من المستوى المحلي إلى المركزين ونشاط المصالح على مستوى المحافظات والدوائر والبلديات كان مشلولا من الناحية البشرية، التقنية والمالية، فكان لا بد من تنظيم إداري جديد يأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد للبلاد.

3-1- تنظيم 1963 –تعديل إداري على المستوى المحلي-:

ظهر مرسوم 16 ماي 1963 كمكمل بعدة نصوص قانونية لتعيين وفود خاصة تقوم بتعديل حدود البلديات بتقليص عددها من 1484 إلى 676 بلدية[19]، و الهدف الأساسي من هذا التجميع هو تقليص المصاريف العامة في التسيير و تحسين إطار حياة جديد، إلا أن هذه العملية لم تخلو من بعض النقائص مثل:

- عدم اعتبار العلاقات الاجتماعية في التقسيم، حيث نجد قسم من بلدية يتعامل سكانه مع البلدية المجاورة ولذلك حدثت تعديلا عديدة على مستوى البلديات لمحاولة محو هذه النقائص
- اعتماد معيار واحد في التقسيم وهو المعيار الطبيعي.

و فيما يخص الدوائر و المحافظات بقيت على حالها ما عدا بعض التعديلات الجزئية، كما أخذت السلطة الجزائرية بعض الإجراءات لضمان حد أدنى من تمثيل المواطنين على مستوى المحافظة

[19]-مسعود شيهوب: أسس الإدارة المحلية و تطبيقها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر، مصدر سابق ص63

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

من خلال إنشاء اللجنة الجهوية للتدخل الاقتصادي و الجتماعي(C.D.I.E.S) التي كانت في الواقع العملي سلطة استشارية تكمن مهمتها في مساعدة المحافظ على القيام بصلاحياته و لم تظهر في الميدان إلا نادرا، و قد انتهت مهمتها سنة 1967، كما أحدثت الدولة المجلس الجهوي الاقتصادي و الاجتماعي(C.A.D.E.S) و تتمثل مهمته في جمع و بلورة القضايا ذات الطابع الاقتصادي على مستوى الولاية، و في الواقع كان مجرد مجلس استشاري يعطي رأيه حول ميزانية المحافظة.

وعليه يمكن القول أن النشاط الاستشاري للأجهزة الجماعية المؤسسة بعد الاستقلال ساعدت على تقوية السلطة المركزية التي كان يجسدها المحافظ كمسير لجميع الميادين على مستوى المحافظة، و بعد سنوات قليلة بدأ التساؤل حول القوانين الإدارية الموروثة و التفكير في وضع إطار قانوني جزائري فكان قانون البلدية 1967 و قانون الولاية 1969.

3-2 التقسيم القطري 1974 –التنمية الاقتصادية-:

زامن هذا التقسيم أكثر مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية، وكان يهدف إلى تحسين التأطير الإداري ومحو الفوارق والاختلالات الموروثة عن العهد الاستعماري، حيث شمل التقسيم الولايات والدوائر ولم يغير في البلديات فأصبح بذلك عدد الولايات 31 ولاية بدلا من 15 ولاية (أنظر الخريطة رقم 04)، وعدد الدوائر 160 بدلا من 91 في السابق بمعدل 4-7دوائر لكل ولاية ما عدا تمنراست بدائرتين وتيزي وزو بـ 8دوائر.

و الملاحظ أن الولايات الجديدة كانت أقل مساحة و أكثر تجانسا، حيث تراوح عدد السكان خلال تعداد 1977 بين 300000-1000000 نسمة و المساحة بين 2000-20000 كلم^2 ما عدا الجزائر العاصمة بعدد سكان بلغ 1930000 نسمة و مساحة تقدر بـ 870 كلم^2 و الولايات الصحراوية مثل تمنراست التي بلغت مساحتها 570000 كلم^2 و عدد سكانها 42000 نسمة[20]، و من البديهي أن كل تقسيم مجالي يهدف إلى تحقيق تغييرات و إحداث تعديلات من شأنها تطوير وتحسين الإطار المعيشي للفرد و المجتمع، لهذا فإن تقسيم 1974 اكتسى أهمية كبيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

[20]-التعداد العام للسكان و السكن 1977 الديوان الوطني للإحصاء

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

– اعتبر هذا التقسيم هاما لأنه حاول جمع مناطق متكاملة داخل وحدة إدارية واحدة، وهي مناطق متطورة ومجهزة منذ الوجود الفرنسي مع مناطق مهمشة بهدف استفادة الثانية من الأولى كولاية البليدة التي جمعت سهول متيجة، الأطلس البليدي وجبال زكار وكذا دوائرة أمزور بولاية بجاية تجمع بلديات جيدة التجهيز في حوض الصومام وهي البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سابقا وبلديات معزولة في جبال القبائل الصغرى والكبرى

– التقسيم الجديد خلق شروط التغيير وأعطى تنظيما هرميا منتظما ساهم في وضع معالم للهيكلة المجالية في الجزائر

– اعتمد التقسيم الإداري في الغالب على معايير إقليمية حيث تشكل لدينا ثلاث أنواع من الأقاليم يمكن حصرها في:

– أقاليم جغرافية من خلال اعتماد المعايير الطبيعية كأساس في التقسيم مثل ولاية تيزي وزو ذات حدود طبيعية واضحة وولاية باتنة التي تغطي منطقة الأوراس وغيرها من الولايات الأخرى.

– أقاليم مستقطبة وهي الولايات التي كانت تحظى بقسط أكبر من التنمية منذ التواجد الاستعماري حيث تتماشى حدودها تقريبا مع مجالات نفوذ مقراتها

– أقاليم اقتصادية وهي التي أنشئت في إطار استغلال الثروات الطبيعية كولاية ورقلة.

إلا أن هذا التقسيم كغيره من التقسيمات لا يخلو من بعض النقائص حيث نتج عنه:

- أن بعض الولايات كانت مقسمة بين قطبين مثل قالمة بين سوق اهراس ومقر الولاية، وولاية مستغانم بين مقرها وولاية غليزان.
- بعض الولايات ذات مساحات واسعة جدا خاصة في السهوب والصحراء والبعض ذات أحجام سكانية كبيرة كالجزائر العاصمة وسطيف.
- بعض الولايات تحمل تناقضات محلية، حيث هناك بلديات تدير ظهرها إلى ولايتها وتتجه نحو أخرى مثل زيغود يوسف بولاية سكيكدة وعين مليلة بولاية أم البواقي باتجاههما نحو ولاية قسنطينة، ونفس القول ينطبق على الدوائر والبلديات.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

إذن يمكن القول أنه ورغم أن هذا التنظيم قدم إيجابيات عديدة في تنظيم المجال و تسييره إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة و الهادفة إلى محو الفوارق الجهوية و تثمين الثروات الوطنية من خلال التحكم الرشيد في المجال، و من أجل هذا ظهر تنظيم آخر بعد عشرية من الزمن.

3-3- التقسيم القطري 1984:

يهدف هذا التقسيم لتحديد إطار إقليمي جديد ينجم عنه إنشاء ولايات حديثة منبثقة عن دمج جزأين أو عدة أجزاء من ولايات أو بلديات أخرى أو عن تقسيم ولاية أو بلدية واحدة، حيث و بمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 أصبح عدد الولايات 48 ولاية و البلديات 1540 بلدية كما توضحه الخريطة رقم(05)، و جاء هذا التقسيم كاستراتيجية جديدة للتحكم في المجال الوطني و تحقيق مجموعة من الأهداف و النتائج يمكن حصرها فيما يأتي:

أ- على مستوى الولاية:

- خلق الولايات الجديدة سمح بمحو التشوه المتبقي عن التقسيم السابق وهذا من خلال تقسيم الولايات ذات الرأسين كمستغانم، قالمة والشلف او الولايات الكبيرة الحجم كبسكرة، سعيدة وبشار.
- التقليل من العزلة خاصة في المناطق التلية الداخلية كولايات ميلة وسوق اهراس وتيسمسيلت.
- تحسين ومراقبة المناطق الحدودية بخلق ولايات حدودية كالطارف، النعامة وتندوف
- تعديل إطار بعض الولايات كقسنطينة وسكيكدة.
- كما أن خلق 17 ولاية جديدة من شأنه أن يخلق على المدى القصير أقطابا تنموية خاصة في المناطق المعزولة وغير الحضرية مثل السهوب والصحراء والأطراف التلية.

ب- على مستوى البلدية:

تقسيم البلدية القديمة إلى إثنين أو أكثر كان يهدف إلى توسيع التنمية المحلية التي تعتبر البلدية المحرك الرئيسي لها، فمثلا ولاية بجاية أو ميلة مقرات البلديات القديمة تقع جميعا في أحواض الوادي أو محيطه القريب، أما البلديات الجديدة فتتركز غالبا في المناطق الجبلية، فالتقسيم الجديد سمح بتوزيع المبادرة الإدارية و الاقتصادية، و بإدماج السكان خاصة الريفيين في سيرورة التنمية.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

إن أهم ما يستنتج من مختلف التنظيمات الإدارية على المستوى المحلي هو بعض الاستقرار على مستوى الدوار الذي بقيت حدوده قائمة و ثابتة منذ نشأته، فتقسيم 1956 الذي حول الدوار إلى بلدية لم يغير في حدوده و أصبت البلدية مشكلة من دوار واحد أو أكثر، كما أن تنظيم 1963 الذي قلص في عدد البلديات لم يمس حدود الدوار و بالمثل فإن تنظيم 1974 لم يغير في حدود البلديات، و أخيرا عاد تنظيم 1984 إلى تجزئة البلدية و اعتمد في ذلك أيضا على حدود الدوار التي أصبحت حدود البلدية من جديد، و بالتالي فوحدة الدوار استمرت أكثر من قرن و نصف من الزمن.

و ما يمكن قوله أن التنظيم الإداري للمجال الجزائري اليوم أكثر انتظاما و هو ما يؤكده مبدأ التسلسل و التراتب الذي يبدو منتظما 48 ولاية 260 دائرة و 1540 بلدية، و لكن بالرغم من هذا فإن أي تنظيم للتراب لا يمكن أن يكون نهائيا، بل يعكس فترة معينة في التاريخ و التطور المستمر، و أي نموذج للتنظيم الترابي مهما كانت قيمته و فعاليته يبقى خاضعا لطبيعة السلطة التي تحدده عن طريق الإدارة، لكن نجاح هذا التنظيم يعود بالدرجة الأولى إلى اعتماد معايير علمية دقيقة تنبثق من المجال مباشرة و يراعى فيها شروط التقسيم الصحيح ضمن معطيات طبيعية، بشرية و اقتصادية.

3-4- الولاية كسلطة مجالية إقليمية في الجزائر:

نظرا لغياب هياكل إقليمية تثبت وجود الإقليم في الجزائر كان للولاية دور في تمثيل أو أخذ مستوى الإقليم خاصة بعد الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه بعد التقسيم الإداري 1974 و هذا باعتبارها مؤسسة سياسية حية تضم مجموعة من السكان يرتبطون بمصالح مشتركة حيث التسيير يتم عن طريق ممثلين منتخبين من طرف المواطنين، كما تشكل الولاية مستوى اللامركزية و القرار الفعال حيث تتمتع بنظام خاص، سلطة قرار فعال و هياكل في مستوى الوظائف التي يجب تأديتها، بالإضافة إلى هذا تشكل الولاية المستوى المختار للتشاور و تحديد أهداف التنمية المحلية من خلال حضورها في كل القطاعات الريفية أو الحضرية المفضلة منها أو المهمشة في مصالح الدولة، و تطبيق قرارات الحكومة بالمعرفة الواسعة للخصائص المحلية و كذا الربط و التنسيق بين القاعدة و القمة، لكن يبقى أسلوب المراقبة يحد من لامركزيتها و يجعلها جهاز بيد السلطة المركزية

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

تستعمله متى تشاء و بالكيفية التي تريدها، و بالرغم من هذا تبقى الولاية المستوى الإقليمي المفضل للتخطيط و التنمية في الجزائر حسب ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(01): الولاية كمستوى للتخطيط و التنمية في الجزائر

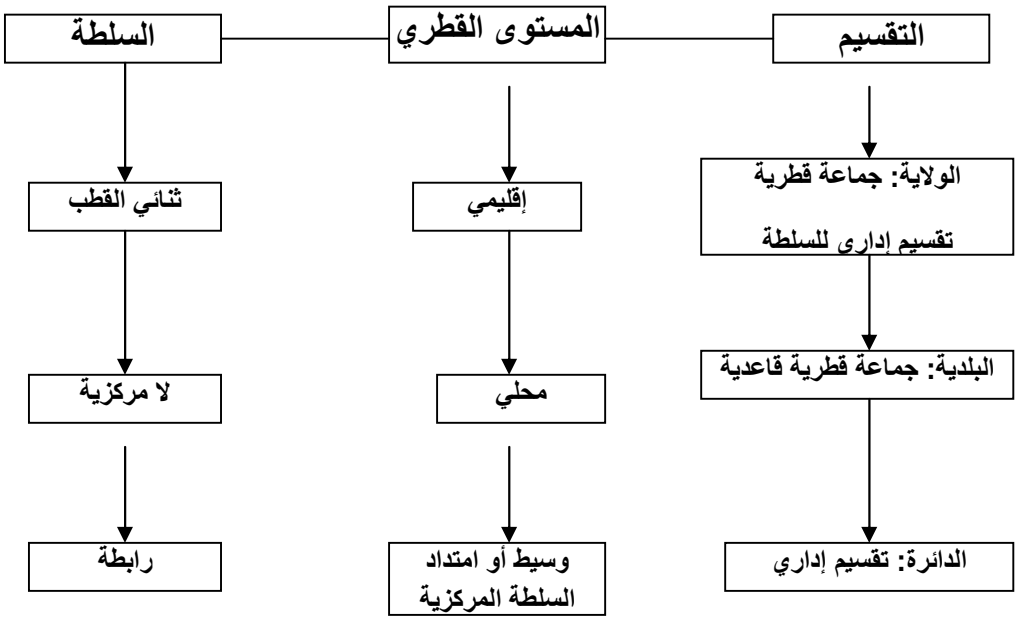

من خلال الشكل نلاحظ المكانة الكبيرة للولاية فيما يخص التكفل بجميع عمليات التخطيط والتنمية المحلية، وهذا بمساعدة البلدية التي تعتبر هي الأخرى الإطار المحلي الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق تنمية محلية تساهم في تطوير المجال المحلي، أما فيما يخص الدائرة فتشكل وسيط بين البلدية و الولاية و هي امتداد للسلطة المركزية و تمارس دور المراقب بالنسبة للبلديات التي تشرف عليها مما يعزز نظام المركزية و يضعف اللامركزية التي تشكل العمود الفقري للتخطيط الإقليمي و التنمية المحلية.

3-5- الاتجاه نحو الأقلمة للتخطيط المجالي:

إن تشابك الحبكة المجالية بزيادة عدد الولايات لم يضع حدا للمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية، بل زادها تعقيدا و ذلك بعجز الولاية عن تأدية مهامها خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث عجزت عن تكوين إطار فعال و عقلاني من أجل التخطيط البناء نتيجة تقلص مساحتها و هو" ما جعلها إطارا ضيقا للنشاط الاقتصادي، و تطبيق البرامج الخاصة لاسيما

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الحديثة منها بدأ يتجاوز حدود الولاية الواحدة ليمتد إلى الدوائر التابعة إلى الولايات المجاورة"[21] و يمكن أن نعطي عينة عن تراجع مساحة الولاية من خلال الجدول الآتي:

الولاية	المساحة (كلم^2) 1974	المساحة (كلم^2) 1984
قسنطينة	3561.7	2187
عنابة	3489.3	1439
سطيف	10350.4	6553
باتنة	14881.5	13278

جدول رقم(02): تراجع مساحة الولاية حسب التقسيمات في الجزائر[22]

من خلال الجدول نلاحظ التقلص الكبير لمساحة الولاية مما دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن إطار أكبر لتطبيق المشاريع وتجنيد الموارد المالية، الطبيعية والبشرية للولايات، ففكرت في وضع أقاليم مخططة تضمن التماسك والترابط داخل الإقليم الواحد، تساعد على أخذ القرارات لتوطين التجهيزات المهيكلة للمجال، وتمركز النشاطات ذات الصبغة الإقليمية فلم تجد بدا إلا أن تجمع الولايات المتجاورة والتي تشترك في إشكاليات تنموية متشابهة أو متلاقية.

وحسب المادة 41 من قانون التهيئة العمرانية التي تحدد شروط تجميع الولايات المتجاورة فهي "...التي تتميز بمميزات جيومورفولوجية مشتركة أو ذات طابع تكاملي. و العلاقات الداخلية في مجال استخدام الموارد الطبيعية و تصميم تنميتها و تهيئتها تشكل منطقة تخطيط يشملها المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية"[23]. هذا التجميع أدى إلى تقسيم المجال إلى تسعة أقاليم، ثلاثة منها تقع في النطاق الشمالي، وثلاثة أخرى في نطاق الهضاب العليا واثنين في النطاق الصحراوي أما الإقليم الآخر فيتمثل في كتلة الهقار.

[21]- مسعود شيهوب: اللامركزية الإقليمية في الجزائر – المبدأ و التطبيق- رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1983 ص100
[22]- الديوان الوطني للإحصاء 1984
[23]- قانون التهيئة العمرانية 1987

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

4- مصداقية البيانات السكانية والبرمجة الإقليمية:

تشكل مدى مصداقية البيانات السكانية شرطا أساسيا في إعداد الخطة الإقليمية ونجاحها هذا باعتبار العنصر البشري هو المتغير الرئيسي الذي تبنى عليه الاحتياجات الحالية والمستقبلية سواء تعلق الأمر بالحاجيات البيولوجية من غداء ومشرب أو الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

ويعتبر التعداد السكاني المصدر الرئيسي للدراسة الديمغرافية والبرمجة الجادة هذا في ظل توفر شروط الدقة والمصداقية نذكر منها:

- الدقة عند جمع البيانات، فكلما كانت الدقة عالية كان التحليل ذو مصداقية وموضوعية وكل البرنامج أكثر صحة ونجاعة.

- الدقة في اختيار العينة عند الحاجة إليها خاصة عندما يتعلق الأمر بالعنصر البشري حيث يجب ان تكون العينة ممثلة لكل أفراد المجموعة السكانية كما يجب عند التعميم مراعاة الحالات الاستثنائية الموجودة.

- الاعتناء بالإحصاءات الحيوية من خلال المتابعة والتحيين وهذا للحصول على بيانات صحيحة ودقيقة زمنيا ومكانيا.

- تقييم البيانات وهذا بالنظر إلى تنوع المصادر وتعدد كيفيات الحصول عليها لدى يجب أخذ الحيطة والحدر عند استعمالها في مجال التحليل والبرمجة فقد يحث خطأ في رقم معين بسبب بسيط يساهم في إحداث أخطاء متتالية يصدر على إثرها تفسيرات لا تعبر عن الواقع.

من هنا يمكن أن نشير إلى أهم الأخطاء التي تساهم في ضعف مصداقية البيانات السكانية ومنه الخلل الكبير في البرامج التنموية على جميع المستويات وضمن جميع المخططات البلدية والولائية والإقليمية والوطنية.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

أ- أخطاء عند العد: تحتمل عملية العد والتسجيل الكثير من الأخطاء تتعلق في الجزائر أساسا بإغفال مجموعة سكانية أثناء عملية العد أو إعادة تسجيلها أكثر من مرة ومثل هذه الأخطاء تعزى إلى نقص التنظيم الميداني لعملية العد وكذا الكفاءة الضرورية للعد، أو تعميم عينة غير ممثلة على باقي المجموعة.

ب- أخطاء الإجابة والإدلاء عند المقابلات وتعود هذه الخطاء أساسا إلى السكان الذين يدلون ببيانات خاطئة سواء عن قصد أو جهل وهو أمر معروف في الجزائر.

ج- أخطاء تقنية: تحدث أثناء عمليات الفرز والترميز والمراقبة أو خلال عملية إدخال البيانات إلى الوسائط الإلكترونية.

4-1- التغيرات السكانية والبرمجة الإقليمية:

يشكل المجتمع السكاني كائنا حيا ينمو ويتناقص بفعل مؤثرات ثلاثة هي: المواليد والوفيات والهجرة بنوعيها الوافدة والخارجة فالعنصران الأولان يعبران عن الزيادة الطبيعية والتي تمثل الفرق بين المواليد والوفيات أما العنصر الثالث فيعبر عنه عند الحساب بصافي الهجرة ويمكن أن يكون سالبا أو موجبا. حيث من خلال هذه العناصر يمكن الوصول إلى معدل النمو السنوي الذي هو محصلة لهذه العوامل، ويتشكل من عنصري الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، لذلك فإن قياس مستوى التغير السكاني إذا ما كانت البيانات صحيحة ووسائل القياس دقيقة سوف يسمح بالحصول على معلومات ضرورية لتقييم وضع السكان من جهة والبحث عن مستقبلهم من جهة ثانية بوضع الخطة أو البرنامج الكفيل بتحقيق احتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين التعليمية والصحية والعمرانية والاقتصادية.

4-2- قياس التغير السكاني:

لقياس صورة التغير السكاني يمكن استعمال الطرق التالية:

أ- معادلة الموازنة: تهدف إلى حساب صافي العناصر المساهمة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة وافدة وهجرة خارجة حيث يشترط في هذه المعادلة أن تكون البيانات صادقة باعتبار هذه المعادلة من أفضل الطرق لقياس التغير السكاني وصورتها هي:

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

س2=س1+(م–و)+–(هـ و –هـ خ) حيث م: عدد المواليد، و: عدد الوفيات، هـ و: هجرة وافدة، هـ خ: هجرة خارجة.

لكن في بعض الأحيان تغيب المصداقية في البيانات اللازمة لهذه المعادلة بالنسبة لكثير من المناطق في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالهجرة من جهة والمواليد والوفيات من جهة ثانية يجعل استعمال هذه المعادلة قليل الأهمية ويؤثر على مصداقية قاعدة البيانات التي بدورها تؤثر على مصداقية الخطة الإقليمية والوطنية.

ب– التغير المطلق: وصورته هي س2–س1

ت– التغير النسبي: وصورته س2–س1/س1 x 100

ث– معادلات النمو السنوي: وهي التي نستعملها لقياس وتيرة التغير السنوي لمجموع السكان خلال فترة معينة من الزمن ويمكن الحصول عليها باستعمال معادلات رياضية أهمها:

– معادلة حسابية: و صورتها ر=1/ن(س2/س1–1) حيث

ر: معدل النمو السكاني، ن: الفترة الزمنية، س: عدد السكان.

من خلال هذه المعادلة يمكن افتراض الزيادة السنوية للسكان تسير وفق متوالية حسابية أي ان الزيادة السنوية هي مقدار ثابت من سنة إلى أخرى والحقيقة أن الزيادة في مجتمع سكاني ينبغي أن تكون متساوية أو متوافقة مع حجم السكان المتغير وهو ما يعنيه أن الزيادة السكانية تخضع لمنطق التزايد الهندسي.

– المعادلة الهندسية: صورتها ر=(جدر س2/س1 أس ن –1)x 100

تسعى هذه المعادلة إلى تلافي خطأ الحساب فب المعادلة الحسابية حيث هنا يفترض أن التزايد السكاني يخضع لمنطق التزايد الهندسي شأنه في ذلك شأن تزايد الأموال المودعة في البنوك والتي تستعمل حساب الفائدة الحركية عند تقدير الفائدة ويلجأ دارسوا الديمغرافيا إلى تفضيل هذه المعادلة عند حساب معدلات النمو السنوية ويحذرون من استعمالها في التقديرات السكانية لفترات طويلة نظرا إلى النتائج التي يمكن أن تصل إليها ويصعب تصديقها وتقبلها.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

خـــــــاتمـــــــــة:

إن التخطيط بهذه الكيفية إما أفقيا يساير إلى حد كبير خطوط الأقاليم الطبيعية التقليدية والمتمثلة في التل، الهضاب العليا و الصحراء الكبرى أو عموديا يوافق التقسيم الجغرافي شرق، وسط هذه الأقاليم ما هي إلا قاعدة مجالية قصد إعداد و متابعة المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية، فهي تعمل على الإدماج و التنسيق ما بين القطاعات و ما بين الولايات، و بما أن إقليم التخطيط ليس مستوى إداري ما بين الولاية و الدولة و يفتقد الصبغة القانونية فهو إدا ليس مؤسسة للتسيير الإداري و المالي و بالتالي لا نستطيع اعتباره إقليما بمعنى الكلمة بل يبقى أمرا شكليا يحتاج إلى إرادة من السلطة تعمل على تفعيله من خلال وضع إطار قانوني وهيكلي يسهر على تسيير وتنظيم شؤون الإقليم.

إن الجزائر التي صممت باستمرار تنمينها في إطار التخطيط مخولة للولاية أهم سلطة قرار إداري لا مركزي من حيث البرامج التنموية الاقتصادية، الصناعية، الزراعية و الخدمية بالتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية، و أمام إبعاد البعد المساحي لهذه المؤسسة أصبحت لا تظهر دائما كنموذج مرجعي ذلك أن كل وزارة، كل إدارة و كل مصلحة عمومية تسعى على طبع خصوصياتها بتبني تقسيم خاص بها، بسبب رفض المشرع منذ الاستقلال وجود مجال أوسع من الولاية خوفا من الجهوية، لكن أمام المستجدات السياسية و التحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يتحتم على السلطات التفكير في إطار أكبر من الولاية و هو الإطار الإقليمي باعتقادنا أنه سيقدم حلولا لمختلف المشاكل الإدارية أو السوسيو اقتصادية المطروحة أو المحتمل ظهورها مستقبلا، كما أن الإقليم بمفهومه الأوسع يشكل الأسلوب الأنجح و الفعال للنهوض بالمجال الوطني و تثمين ثرواته البشرية الطبيعية.

أما فيما يخص مصداقية البيانات السكانية فالأمر يعتبر شرطا أساسيا في جميع مراحل البرمجة العمرانية والإقليمية من أجل الوصول إلى وضع برامج تنموية ذات مصداقية وجدوى اجتماعية واقتصادية.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

المـــــــــــراجـــع:

1-أحمد كمال الدين عفيفي، التخطيط المروري وعلاقته بالمحيط الجغرافي، الندوة العلمية للتجارب العربية والدولية في تنظيم المرور، الجزائر، 01-03 جوان 2009.

2- محمد جاسم شعبان. التخطيط الإقليمي. مبادئي و أسس- نظريات و أساليب. مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع. عمان الردن 2007.

3-عثمان محمد غنيم. التخطيط. أسس و مبادئ عامة. جامعة البلقاء التطبيقية. دار صفاء للنشر و التوزيع. عمان، الأردن. 2001 .

4-- مسعود شيهوب: اللامركزية الإقليمية في الجزائر – المبدأ و التطبيق- رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1983.

5-الديوان الوطني للإحصاء الجزائر.

1- LE BERRE M, « Territoire », Encyclopédie de géographie, Paris, Economica, 1992

2- - LE BERRE M, « Territoire », Encyclopédie de géographie, Paris, Economica, 1992, p620.

3- RONCYOLO M, La ville et ses territoires, Edition Gallimard, 1990,

4- J.Labasse: l'organisation de l'espace; élément de géographie volontaire. Ed, HERMANN, Paris 1966

5- P.claval: région, nation et grands Espaces; géographie régionale des ensembles territoriaux, Ed. M.TH, Génin Paris1996 P286

6- M.Santos: Espace et Méthodees, Ed. PUBLISUD. Paris 1989. P 75,76

7- J.Lajugie P.Dalfoud, C.Lacour: Espace régional et Aménagement de Térritoir . Ed. DALLOZ, Paris 1985,P140,141

8- J. SCHEIBLING, Qu'est-ce que la géographie ?, Hachette, Paris, 1995.

9- Marc. Cote, l'espace Algérien. OPU. Algérie 1983.

10- Marc. Cote. L'Algérie. Media plus Constantine. Algérie 2005.

11- Ali. Sdjari , Aménagement de territoire et developpement durable, Ed l'Harmattan. France 1999.

12- C.Lacour: Aménagement et Développement régional. Ed. DALLOZ paris 1973

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564